الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 15 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل مشروع إنشاء سدّي السعيدصéة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما (فترة التحضير) (2017/92)

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 15 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل مشروع إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما (2017/93)

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية البيع لأجل المبرمة بتاريخ 15 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل مشروع إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما (2017/94)

تاريخ إحالة المشاريع على المجلس: 22 / 11 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقيتي القرض (م.ق 92 و2017/93)،**

*** اتفاقية البيع لأجل واتفاقية الوكالة (م.ق 2017/94).**

تاريخ انتهاء الأشغال: 27/ 03 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامـــي الفطناســي

مقرر اللجنة: حســـــام بوننـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمـــان العـــش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشاريع على اللجنة: 30 نوفمبر 2017
جلسة اللجنة: 27 مارس 2018 **القرار: م.ق 2017/92:** الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **م.ق 2017/93:** الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **م.ق 2017/94:** الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 27 مارس 2018 **نائب رئيس اللجنة :** سامي الفطناسي **المقرر :** حسام بونني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 15 أكتوبر 2017 مع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقيات بيع لأجل ووكالة وقرض (فترة التحضير) وقرض (فترة التنفيذ) للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما بمبلغ 71.78 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 210 مليون دينار تونسي.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تغطية العجز المتوقع في تلبية احتياجات تونس الكبرى والساحل والوطن القبلي وصفاقس من مياه الشرب إلى حدود سنة 2030 وذلك من خلال تخزين جزء من مياه أقصى الشمال في سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ونقلها إلى محطات المعالجة فضلا عن توفير كميّات إضافية من المياه لأغراض الرّي في الوطن القبلي، وتأمين مخزون احتياطي من مياه الشرب.

2) عناصر المشروع:

يتضمن المشروع إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى وتعبئتهما، اقتناء وتركيب 72 كيلومتر من أنابيب نقل المياه و4 محطات ضخ المياه و3 خزانات مياه سيقع إدماجها في الشبكة القائمة لتأمين مياه الشرب في تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس.

وسوف يشمل تمويل البنك العناصر التالية:

- منشآت نقل المياه المرتبطة بالسدّين : إنشاء خزان مياه (BMC2).
- منشآت نقل المياه من سدّ السعيدة : اقتناء وتركيب 25.6 كلم من أنابيب نقل المياه (FD).
  : اقتناء وتركيب 36.4 كلم من أنابيب نقل المياه (BP).
- الخدمات الفنية.

3) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 599 م.د.ت. ويساهم البنك فيه بمبلغ 71.78 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 210 م.د.ت وذلك حسب الشروط التالية:

ـ **البيع لأجل:** 56.95 مليون أورو.

- هامش الربح: يشمل العناصر التالية ويُطبّق على كل مبلغ مسحوب:

✓ السّعر المرجعي: متوسّط سعر المبادلة (المقوّم بالأورو لمدّة 10 سنوات)، السائد عند تاريخ السّحب، ويكون ثابتا طوال مدّة التمويل،

✓ هامش تعاقدي: ثابت وقدره 60 نقطة أساس،

✓ هامش التمويل: تمّ تحديده بـ 70 نقطة أساس بالنسبة للفترة من 01 أفريل إلى 31 ديسمبر 2017.

وسيخضع هذا الهامش إلى مراجعة كل ستّة (6) أشهر من قبل البنك ليعكس كلفة التمويل.

- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال،

ـ **قرض حسن:** 14.83 مليون أورو.

- رسم الخدمة: رسم خدمة مبدئي لا يتجاوز 1,5 % سنويا من أصل القرض،
- فترة السّداد: 25 سنة منها 7 سنوات إمهال.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 27 مارس 2018 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي كان مرفوقا بالسيد كاتب الدولة المكلّف بالموارد المائية والصيد البحري وبثلة من إطارات الوزارة، حول مشاريع القوانين المذكورة سلفا. وتجدر الملاحظة أنّ اللجنة كانت قد اطلعت على وثيقة شرح الأسباب المشتركة لمشاريع القوانين الثلاثة واتفاقيات البيع لأجل والوكالة والقرض.

وفي مستهل الجلسة، قدّم السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مشاريع هذه القوانين مبينا أنّ منظومة المياه تقوم أساسا على تحويل مياه أقصى الشمال معتمدة في ذلك على كميات الأمطار المخزّنة، وأكّد أنّ هذه المنظومة لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات والطلبات المتزايدة والمرتفعة، ووضّح أنّ تزايد الحاجيات مردّه أساسا ارتفاع عدد السكان والاستهلاك الفلاحي وقد أصبح من الضروري البحث عن موارد غير تقليدية من خلال تخزين المياه في السدود وإنشاء وحدات لتحلية مياه البحر.

وأضاف أنّ هذا المشروع يتمثل في تخزين جزء من مياه أقصى الشمال في سدّ السعيدة والقلعة الكبرى وذلك مواصلة لعمليات تحويل مياه الشمال للوسط. وستموّل هذه القروض مشروعا واحدا هذا وانطلقت الوزارة في المشروع حيث أصدرت أمرا حكوميا عدد 765 لسنة 2017 مؤرّخ في 09 جوان 2017 يتعلّق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف لإنجاز سدّ السعيدة بولاية منوبة وسدّ القلعة الكبرى بولاية سوسة ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما وبضبط تنظيمهما وطرق سيرها. وباعتبار هذه الاستعدادات، أكّد السيد الوزير أنّ الوزارة تقدّمت بأشواط هامّة في إنجاز هذا المشروع حيث تقدّم إنجاز سدّ السعيدة بـ 20 %.

ومن جهة أخرى، بيّن السيد الوزير أنّ هذا المشروع يتمّ تمويله عبر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة وفي جزء منه من البنك الإسلامي للتنمية.

وخلال النقاش، اعتبر أغلب النواب أنّ الشروط المالية لهذا القرض ميسّرة وتفاضلية وكلفته منخفضة مقارنة بالقروض التي يتم إصدارها في السوق المالية ولاحظوا أنّ البنك الإسلامي للتنمية موّل أغلب المشاريع في مجال المياه. واستفسر نائب عن كيفية احتساب نسبة الفائدة في ظلّ تعدّد الهوامش (هامش ربح، هامش تعاقدي، هامش تمويل).

وأكّدوا من جهة أخرى على أهمية مثل هذه المشاريع لمجابهة النقص الحاد في منظومة المياه ولاحظوا أنّ وزارة الفلاحة تقوم بمجهود هام في هذا المجال، وكانت مناسبة اقترح فيها بعض النواب على السيد الوزير تقديم عرض شامل حول السياسة المائية وتعبئة الموارد المائية والآفاق المستقبلية والبرامج الكبرى لمواجهة النقص. كما تساءلوا عن الأسباب التي أدّت إلى أزمة في قطاع زيت الزيتون.

ورأى أحد النواب أنّه من واجب الدوّلة تمويل هذه المشاريع على مواردها الذاتية ولو بطريقة رمزية أو من خلال جمع تبرعات أو مساهمات نظرا لأهمية هذه المشاريع على المستوى الوطني ولتجنّب الاقتراض ولتجنب إثقال كاهل الأجيال القادمة.

ومن جهة أخرى، لفت أحد النواب الانتباه إلى أنّ هذه المشاريع شهدت تأخّرا في الإنجاز حيث كان من المفروض الانتهاء من إنجاز سدّ القلعة الكبرى خلال سنة 2011 وبسبب هذا التأخرّ سترتفع كلفة المشروع. واعتبر أنّ هذه المشاريع تكتسي أهمية بالغة ومن الضروري الإسراع في إنجازها وحلّ الإشكاليات وخاصّة العقارية منها. وأشار إلى أنّ الحكومة لم تراهن في الوقت الحالي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر رافدا من روافد للنمو وهو مستقبل البلاد خاصّة وأنّ تكلفة مواطن الشغل منخفضة مقارنة ببقية القطاعات. واستفسر عن ضعف الاستثمارات في القطاع الفلاحي مقارنة ببقية القطاعات.

كما تطرّق نائب آخر إلى موضوع المياه المعالجة وطالب ببذل مجهودات إضافية لاستغلال المياه المعالجة في المجال الفلاحي وخاصةّ في مجال الزراعات العلفية وسقي الأشجار المثمرة. وأكّد على أنّ هذه المياه تصرف عليها أموال طائلة ولا يتم استغلالها بل تضخ وتتلف في البحر.

هذا وأوصى نائب بحسن التصرّف واعتماد الحوكمة الرشيدة في الإنجاز، وبهذه المناسبة استوضح عن أسباب انقطاع الماء خلال شهر رمضان وفصل الصيف في مناطق توجد بها أكبر الخزانات.

وفي ردّه، بيّن السيد الوزير أنّ كلفة القرض تعتبر تفاضلية ومناسبة خاصة وأنّ فترة الإمهال مدّتها 7 سنوات وبالتالي خلاص القرض بعد دخول المشروع حيّز الاستغلال. وأفاد أنّ التأخير الحاصل في انطلاق المشروع مردّه تحيين الدراسات بطلب من الممولين، وتعهّد بأنّ تحترم الوزارة آجال إنجاز هذا المشروع خاصّة بعد معالجة جملة العراقيل والإشكاليات.

وفي ما يتعلّق بحجم استثمارات وزارة الفلاحة، بيّن أنّ ثلثيها يهم مشاريع المياه وهي ذات أهمية بالغة لارتباطها بالمجال الفلاحي الذي يستهلك ما يقارب 80% من الثروة المائية والتي توجّب حسن استغلالها وترشيدها والعمل على التوجه إلى مصادر غير تقليدية على غرار تحلية مياه البحر واستعمال المياه المعالجة.

وحول الأزمة التي شهدها قطاع زيت الزيتون، وضّح السيد الوزير أنّ الوزارة تحركت بسرعة وعقدت اجتماعات مع كافة الأطراف المتدخّلة وخاصة القطاع البنكي، وأضاف أنّ الديوان الوطني للزيت تدّخل من خلال اقتناء كميات هامة. كما أكّد أنّ أزمة هذا القطاع في طريقها إلى الحلّ.

وبخصوص استعمال المياه المعالجة، بيّن السيد الوزير أنه رغم المجهودات المبذولة لا تتم الاستفادة منها ويتمثّل الإشكال في نوعية هذه المياه وقد نظمت الوزارة عديد الاجتماعات مع وزارة البيئة لإيجاد الحلول المناسبة للتمكّن من استغلالها في القطاع الفلاحي.

ومن جهتة، أفاد السيد كاتب الدولة المكلّف بالموارد المائية والصيد البحري أنه يمكن عقد جلسة في إطار لجنة المالية والتخطيط والتنمية لعرض ملامح خطّة التصرّف في المياه إلى حدود 2050 وذلك لبسط مختلف الإشكاليات، كما استعرض ايرادات بعض السدود إلى غاية هذا تاريخ يوم عقد الجلسة مع لجنة المالية الموافق ل 27 مارس 2018 وبيّن أنها بلغت في مجملها 769 م. م^3 لتسجل نقصا مقارنة بالمعدّل العام بـ 560 م. م^3 ، وأوضح أنّ الثلاث سنوات الأخيرة سجلت نقصا فادحا والوضعية أصبحت

صعبة للغاية رغم تهاطل كميات من الأمطار خلال الفترة الأخيرة. كما بيّن أنّه تم تكوين لجنة متعددة الاختصاصات للتعامل مع هذه الوضعية.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- الحرص على إنجاز المشروع في الآجال القانونية لتجنب ارتفاع الكلفة،
- القيام بحملات تحسيسية لترشيد استعمال المياه،
- العمل على حسين نوعية المياه المعالجة لتشجيع الفلاحين على استعمالها،
- التوجه نحو تحلية مياه البحر،
- تنظيم يوم برلماني حول السياسة المائية في تونس.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشاريع هذه القوانين بإجماع الحاضرين.

نائب رئيـــس اللجنـــة	**المقرر**
سامي الفطناسي	حسام بوننّي